شروط و أحكام طلب إصدار بطاقة ميزة للخصم المباشر

شروط وأحكام إصدار وإستخدام بطاقة ميزة

أولاً: التعريفات

البنك: يقصد به البنك المصرى الخليجى ش.م.م سجل تجارى رقم ٨٨٥٠٢ صادر من مكتب سجل تجارى إستثمار القاهرة والكائن مركزه الرئيسى فى قطعة ٤٥ – شارع التسعين الشمالى – التجمع الخامس وجميع فروعه بجمهورية مصر العربية أو خلفاؤه أو الأشخاص الذين يتنازل لهم.

العميل: يقصد به صاحب الحساب/ حامل البطاقة الرئيسية.

الحساب: يقصد به أى حساب مفتوح لدى البنك المصرى الخليجى ويشمل ذلك كافة أنواع الحسابات لدى البنك.

يوم العمل: يقصد به أى يوم يكون فيه البنك مفتوحاً لمزاولة أعماله بصورة رسمية.

البطاقة: ويقصد بها بطاقة ميزة التى يصدرها البنك المصرى الخليجى بأنواعها التى تستخدم محلياً فى التعامل على حساب/حسابات العميل وفقاً لشروط الإستخدام السارية.

حامل البطاقة: يقصد به أى شخص يتم إصدار البطاقة بإسمه من قبل البنك لتنفيذ المعاملات المصرفية من خلال الحساب المصرفى ويشمل حامل البطاقة الأصلية والإضافية (إن وجد).

حامل البطاقة الرئيسية: ويقصد به الشخص الذى وقع على هذا الطلب وقام البنك بفتح حساب البطاقة بإسمه وهو الملتزم بصفة أصلية تجاه البنك بسداد كافة المبالغ الناشئة عن إصدار وإستخدام البطاقة الأصلية وأى بطاقات خصم مباشر إضافية تابعة وما قد يستحق عنهم من رسوم ومصروفات وعوائد وعمولات ومصاريف وخلافه والتى يتم خصمها وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكترونى وفى فروع البنك.

حامل البطاقة الإضافية: ويقصد به الشخص الذى تصدر له بطاقة خصم مباشر إضافية بموجب تعليمات من حامل البطاقة الأصلية (ويشترط ألا يقل سن حامل البطاقة الإضافية عن ١٦ عام فى تاريخ إصدار البطاقة).

التعامل بالبطاقة: يقصد به إجراء عمليات سحب نقدى أو شراء سلع أو الحصول على الخدمات المصرفية بإستخدام البطاقة.

صلاحية البطاقة: يقصد بها مدة صلاحيتها والتى تحدد تلقائياً ما لم تكن هناك موانع من البنك أو ورود تعليمات كتابية من العميل بعدم تجديدها.

العمولات والمصاريف والرسوم: يقصد بها مختلف أنواع الرسوم التى يقوم البنك بتحصيلها مقابل الخدمات والمنتجات المقدمة للعميل أو التى يقوم البنك بسدادها نيابة عن العميل، ويمكن الإطلاع عليها من خلال لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكترونى أو من خلال الفروع.

مركز الخدمة الهاتفية: يقصد به مركز الخدمة الهاتفية الخاص بالبنك المصرى الخليجى ويتم الإتصال به من داخل مصر على رقم ١٩٣٤٢ ومن خارج مصر على رقم ٢٠٢٠٢٦٧٣٣١١٨+

ثانياً: الشروط والأحكام

١. يتعين على العميل الإطلاع على هذه الشروط والأحكام حيث أنها تتضمن التفاصيل الكاملة بشأن إلتزامات العميل المترتبة على حصوله على بطاقة ميزة الخاصة بمصرفنا وكيفية إستخدامها والتأكد من فهمه الكامل لها ومن قدرته على الإلتزام بها قبل التوقيع عليها. ويعتبر توقيع العميل على هذا النموذج موافقة صريحة منه على كافة البنود والشروط والأحكام الواردة به وهذا الإقرار نهائى ولا يجوز الرجوع فيه حالياً أو مستقبلاً لأى سبب من الأسباب أو بأى صفة كانت، ويظل سارياً حتى بعد إغلاق الحساب/الحسابات لدى البنك، كما يقر بموافقته على أنه يحق للبنك تعديل أى من هذه الشروط والأحكام أو بعضها فى أى وقت، ويمكن للعميل الإطلاع على الشروط والأحكام السارية من خلال الموقع الإلكترونى للبنك المصرى الخليجى ويحق للعميل الحصول على نسخة منها من خلال أى من فروع البنك فى حالة طلبها.

٢. يكون نموذج (إصدار بطاقة ميزة) وما يتضمنه من بيانات وشروط وأحكام بمثابة العقد بين البنك المصرى الخليجى والعميل على إصدار وإستخدام بطاقة/ بطاقات ميزة (الأساسية/ الخصم المباشر الإضافية) موضوع هذا العقد. ويكون هذا العقد غير محدد المدة ويتم إنهاؤه وفقاً لشروط الإنهاء الواردة بهذا النموذج.

٣. فى حالة احتفاظ العميل ببطاقة خصم مباشر اساسية قائمة، ويرغب فى اصدار بطاقة ميزة ، يتم الغاء البطاقة القائمة واعادة اصدار بطاقة ميزة الاساسية.

٤. يقر العميل بأن كافة البيانات والمعلومات الواردة أعلاه صحيحة وكاملة.

٥. يتعهد العميل بأن يقوم بتحديث بياناته خلال ٣٠ يوم من حدوث أى تغيير فيها أو فور حصوله على جنسية أخرى أو عندما يطلب البنك تحديث بياناته بأية وسيلة كانت. كما يصرح للبنك المصرى الخليجى أو من يفوضه بالتأكد من صحة المعلومات بالطريقة التى يراها مناسبة.

٦. يقر العميل بأنه المالك الأصلي والمستفيد الحقيقي والوحيد من هذا الحساب. كما يقر بشكل نهائى وغير مشروط بأن كافة الإيداعات والتعاملات التى تتم على حسابه بأية وسيلة مصرفية سواء تمت عن طريقه أو عن طريق الغير، فى حالة عدم إعتراضه عليها خلال ٣٠ يوم من قيدها على الحساب، تعتبر مملوكة له ملكية تامة وأنه يعلم مصدرها ويقر أنها من مصادر مشروعة وقانونية، كما يقر بعدم وجود أية قيود قانونية على حريته فى التعامل على حساباته.

٧. حامل البطاقة الأساسية مسئول مسئولية مطلقة غير مشروطة من قبل البنك عن كافة المصاريف والالتزامات المترتبة على استخدام البطاقة الأصلية وبطاقة الخصم المباشر الإضافية وكذلك النتائج المترتبة على فقد أو هلاك أو إساءة استخدام البطاقة/البطاقات.

٨. في حالة إصدار بطاقة خصم مباشر إضافية فإن حاملها يكون مسئولاً مسئولية كاملة مع حامل البطاقة الرئيسية عن جميع الإلتزامات المترتبة على البطاقات المقدمة من البنك المصرى الخليجى لحامل البطاقة الرئيسية ويتعهد بالالتزام بكافة شروط وأحكام إصدار وإستخدام بطاقة ميزة المعمول بها لدى البنك.

٩. يتعين على العميل أن يقدم دائماً المعلومات الكاملة والحقيقة عند إستيفاء أى نماذج خاصة بالبنك وألا يقم بإخفاء أى معلومات مطلوبة قد تكون هامة لمصلحته أولاً، وألا يقدم تفاصيل خاطئة حتى يساعد البنك على تقديم الخدمات المناسبة له بأفضل طريقة ممكنة.

١٠. يجب أن لا يقدم العميل، تحت أى ظرف، أى تفاصيل بشأن حسابه البنكى أو بطاقة ميزة إلى أى طرف آخر مع التأكد من الإحتفاظ ببطاقة ميزة والرقم السرى فى أماكن سرية وآمنة والتأكد من عدم الإحتفاظ بهما فى مكان واحد.

١١. يتعين على العميل تحديث المعلومات الشخصية الخاصة به بما فى ذلك بيانات الإتصال (عنوان السكن والعمل، والبريد الإلكترونى، ورقم الهاتف) بحيث يكون التحديث بشكل مستمر سواء عند طلب البنك ذلك أو عند حدوث أى تغيير لدى العميل بشأن تلك البيانات، وسيكون العميل مسئولاً عن المعلومات التى لم يقم بتزويد البنك بها وما قد ينتج عن ذلك.

١٢. فى حال إكتشاف العميل لأية عمليات مجهولة أو غامضة أو غير معروفة على حسابه أو الشك فى أن أى معاملة بها سرقة أو إختلاس أو تلاعب فى الحسابات أو خصم معاملات غير مصرح بها من حساباته، فعلى العميل إبلاغ البنك بذلك على الفور ودون تأخير.

١٣. فى حالة عدم إلتزام العميل بما ورد بهذه الشروط والأحكام بخصوص تأمين وسرية البيانات والحفاظ على البطاقات وكلمات السر فإنه يتحمل المسئولية الكاملة عن أية معاملات تمت دون موافقته وما يترتب عليها من عمولات ومصاريف.

١٤. فى حالة وجود أى شكوى للعميل، فيحق له تقديم شكواه للبنك المصرى الخليجى من خلال أى من وسائل تقديم الشكوى لدى البنك، ويتم الرد على الشكوى خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إستلامها (فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية وسيتم إخطار العميل بالمدة اللازمة لدراسة الشكوى وفقاً لطبيعة العملية محل الشكوى) وفى حالة عدم قبول العميل لمحتوى الرد يحق له إعادة تقديم الشكوى خلال ١٥ يوم من تاريخ إستلام الرد متضمناً أسباب عدم القبول وفى حالة عدم قبول الرد النهائى على شكواه من جانب البنك فإنه يحق له تصعيد الشكوى إلى البنك المركزى المصري وفقاً للقواعد المقررة فى هذا الشأن. علماً بأنه لا يجوز له توجيه أى شكوى للبنك المركزى المصرى مباشرة قبل الرجوع إلى البنك المصرى الخليجى أولاً. ويمكن للعميل الإطلاع على الوسائل والقواعد والإجراءات التفصيلية لتقديم الشكوى على الموقع الإلكترونى للبنك أو الرجوع إلى أى فرع من فروع مصرفنا.

١٥. كافة المراسلات مع العميل ستكون باللغتين العربية و/أو الإنجليزية وذلك من خلال وسائل الإتصال المتاحة على سبيل المثال وليس الحصر: الخطابات المسجلة –كشوف الحساب- الرسائل النصية القصيرة – مركز الخدمة الهاتفية – الإتصال التليفونى.

١٦. يوافق العميل على حق البنك المطلق فى قبول أو رفض هذا الطلب. وفى حالة قبول الطلب يصرح للبنك بخصم كافة المصاريف والعمولات المرتبطة بالخدمة من حسابه وذلك وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكترونى وفى الفروع. وفى حالة طلب العميل معرفة أسباب رفض طلبه يقوم البنك بقبول أو رفض طلب العميل وفقاً لتقديره المطلق.

١٧. إصدار وإستخدام بطاقة ميزة وبطاقات الخصم المباشر الفرعية خاضع لمصروفات ورسوم والتى تتضمن مصاريف الإصدار ومصاريف إعادة الإصدار ومصاريف التجديد بالإضافة إلى أى مصاريف أخرى متعلقة ببطاقة ميزة وفقاً لما هو وارد بلائحة التعريفة المصرفية للبنك المعلنة والسارية فى حينه والتى يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكترونى للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.

١٨. فى حالة إجراء أى تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكترونى أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.

١٩. يقر العميل بموافقته وإلتزامه (بسداد/تفويض البنك فى خصم) كافة المصاريف والعمولات المرتبطة بالخدمة من حسابه وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.

٢٠. يوافق العميل على أن يقوم البنك بإرسال البطاقة عن طريق شركة الشحن التى تقدم خدمات البريد للبنك، كما يقر أن قيامه بإخطار شركة البريد برقم مستند تحقيق الشخصية الخاص به (بطاقة الرقم القومى للمصريين وجواز السفر للأجانب) مع توقيعه بالإستلام يعد بمثابة إقرار منه بإستلام البطاقة بشخصه.

٢١. فور إستلام البطاقة يقوم العميل بتنشيطها عن طريق الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية.

٢٢. يكون العميل مسئولاً مسئولية مطلقة غير مشروطة من قبل البنك عن كافة المصاريف والإلتزامات المترتبه على إصدار و/أو تجديد و/أو إستبدال و/أو إستخدام البطاقة الأصليه والبطاقة الاضافية التابعة كذلك النتائج المترتبة على فقد أو هلاك أو إساءة إستخدام البطاقة.

٢٣. يتعين على العميل أن يغذى حسابه بأرصدة تكفى لتغطية خصم البنك للمصاريف وكافة الإلتزامات الناشئة عن إستخدام البطاقة كما يوافق العميل على خصم قيمة إستخدامات البطاقة فوراً من رصيد حسابه.

٢٤. فى حالة سحب مبالغ تجعل الحساب المرتبط على البطاقة مديناً لأى سبب يلتزم العميل بسداد تلك المبالغ فوراً بالإضافة إلى إحتساب عائد مدين وعمولة أعلى رصيد مدين على الرصيد اليومى تحتسب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه وفى حالة عدم السداد يصرح العميل للبنك بالتنفيذ بالخصم على أى حسابات دائنة أو ضمانات بإسمه بالبنك كالودائع، حسابات التوفير، شهادات الإدخار، أو غيرها وذلك دون إخطار صاحب البطاقة أو إنذاره أو الحصول على موافقة منه بذلك. يفوض العميل البنك بالخصم على الحساب تلقائياً أية مبالغ قد تم إضافتها للحساب عن طريق السهو أو الخطأ كما يفوض العميل البنك فى كشف حسابه فى حالة عدم وجود رصيد كافى لتنفيذ هذا الإجراء على أن يكون إخطار العميل بقيد المعاملة وإظهارها فى كشف الحساب.

٢٥. لا يكون البنك مسئولاً بأى وجه إذا رفضت أية منشأه قبول البطاقة فى إتمام المعاملات.

٢٦. البنك غير مسئول عن أى خلافات تنشأ بين حامل البطاقة والتجار حول السلع والخدمات المختلفة التى حصل عليها بموجب البطاقة كما أنه إذا أصدر التاجر قسيمة إسترجاع لمبلغ كلى أو جزئى عن معاملة بيع تمت بإستخدام البطاقة فإن البنك سوف يقوم بإضافة المبلغ المرتجع للحساب فقط عند إستلام قيمة الإسترجاع من البنك المحصل.

٢٧. من المتفق عليه بين الطرفين أن بطاقات ميزه يتم استخدامها داخل جمهورية مصر العربية فقط وبعمله الجنيه المصرى ويتم خصمها فوراً من رصيد الحساب.

٢٨. كافة العمليات التى تتم بإستخدام البطاقة على الات التجار أو ماكينات الصراف الآلى بإستخدام الرقم السرى وكذلك العمليات التى يستخدم العميل فيها خدمة البطاقة اللا تلامسية بدون إستخدام الرقم السرى هى مسئولية العميل مسئولية مطلقة ولا يحق له الرجوع على البنك فى حالة ثبوت وجود تقصير من جانبه. لذا يتوجب على العميل الرجوع للموقع الإلكترونى للبنك لمراجعة إحتياطات وقواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل إستخدام البطاقة.

٢٩. حامل البطاقة مسئول مسئولية مطلقة عن سلامة البطاقة والرقم السرى وعدم الإحتفاظ بهما فى مكان واحد، وفى حالة فقد أو سرقة كلاهما أو أيهما يلتزم حامل البطاقة فوراً بالإتصال بمركز الخدمة الهاتفية لإيقاف سريانها وتعزيز ذلك كتابياً بموجب طلب كتابى يذكر به التفاصيل المقدمة ويتحمل العميل كافة المبالغ الناتجة عن إستخدام البطاقة من تاريخ الفقد أو السرقة حتى إستلام البنك لطلب الإيقاف ويتعهد حامل البطاقة فى حالة العثور عليها ألا يستخدمها ويقوم بإعادتها للبنك فوراً لإتخاذ إجراءات إتلافها. كما يتعين على العميل تقديم طلب إعادة إصدار بطاقة و/أو رقم سرى جديد ويخضع هذا الطلب لمصاريف تحدد وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.

٣٠. فى حالة حدوث تلاعب فى حساب العميل أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات الصادرة للعميل من البنك المصرى الخليجى:

-- يكون البنك المصرى الخليجى مسئولاً:

عن المعاملات التى تمت بعد إخطاره بشكل رسمى وفقًا لطرق الإخطار المعتمدة (الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية وتعزيز ذلك كتابياً بموجب طلب كتابى) بحدوث تلاعب فى الحساب أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات، ويقوم البنك برد أى مبالغ/ مصاريف تم خصمها، إلا إذا ثبت من أنظمة وسجلات البنك أو مقدم الخدمة أن المعاملة تمت بتصريح من العميل أو بتحايل من جانبه.

-- يكون العميل مسئولاً:

أ. إذا تأكد للبنك عدم قيام العميل بأخذ التدابير الإحترازية وبذل الجهد اللازم للحفاظ على البطاقات الصادرة له وكافة المعلومات الخاصة بحساباته والتى تشمل على سبيل المثال وليس

الحصر الأرقام السرية وكلمات السر الخاصة بالخدمات المصرفية الصادرة له على الحساب.
ب. عدم قيام العميل بالإبلاغ الفورى عن حدوث تلاعب فى حساباته أو فقد أو سرقة البطاقات المصرفية الصادرة له.
٣١. يحق للبنك إيقاف إستخدام البطاقة أو إلغائها فى أى وقت مع إخطار العميل.
٣٢. يتعين على العميل التحقق من صحة بيانات معاملات السحب النقدي والشراء من خلال مراجعة كشف الحساب الدوري أو كشف الحساب المختصر/ رصيد الحساب من خلال ماكينات الصراف التالي/ الرسائل النصية المرسلة من البنك على الهاتف المحمول المبلغ للبنك وفي حالة الاعتراض على أي عملية فيتعين على العميل تقديم اعتراض كتابي مع المستندات المؤيدة (إن وجدت) للبنك خلال المهلة الممنوحة للاعتراض والتي تتحدد وفقاً لنوع المعاملة والشبكة التي تمت من خلالها، علماً بأنه يمكن للعميل معرفة المهلة الممنوحة للاعتراض إما بالاتصال بمركز الخدمة الهاتفية أو زيارة أي من فروع مصرفنا. علماً بأن عدم الاعتراض على العملية خلال المهلة الممنوحة يعد بمثابة موافقة العميل عليها ولا يجوز الاعتراض عليها بعد انتهاء تلك المهلة، كما أن البنك لا يكون ملزماً بإضافة المعاملات محل النزاع ما لم تكن قيمتها قد أضيفت إلى حساب البنك من خلال البنك المحصل أما في حالة عدم ثبوت حق العميل في المطالبة فيتم خصم مصاريف من الحساب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية في حينه.
٣٣. يتعين على حامل البطاقة أن يوقع على إشعارات المبيعات عند استخدام البطاقة مع إحتفاظه بصورة منها وفى حالة عدم ضرورة توقيع حامل البطاقة على أية إشعارات فإن ذلك لا يعفى العميل من إلتزامه قبل البنك بسداد قيمتها إذا وجدت بصمة البطاقة وتم تسجيل البطاقة إلكترونياً فى الآلة التى تعامل معها حامل البطاقة مع قيد القيمة على الحساب.
٣٤. يحق للعميل طلب إلغاء البطاقة/ البطاقات الصادرة على الحساب وذلك عن طريق تقديم طلب كتابي في أي من فروع البنك مع التزامه بردها للبنك على أن يظل التزامه قائماً وسارياً بالنسبة للمعاملات التي تمت بالبطاقة حتى تاريخ الإلغاء وسداد مصاريف إغلاق البطاقة وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه ويقوم البنك بتنفيذ طلب العميل خلال خمسة أيام عمل، باستثناء بعض الحالات التى قد تتطلب إجراءات إضافية قد تؤدى إلى تأخير تنفيذ الطلب (على سبيل المثال لا الحصر سداد أية مبالغ مستحقة للبنك قبل إلغاء البطاقة).
٣٥. لن يكون البنك مسئولاً عن أى خسارة يتكبدها العميل إذا لم يتمكن من الحصول على أى من الخدمات لأى سبب خارج سيطرة البنك، على سبيل المثال وليس الحصر القوة القهرية وإنقطاع الكهرباء أو عطل فى المعدات المستخدمة.
٣٦. البطاقه مملوكة للبنك المصرى الخليجى وتعد أمانة لدى حاملها ويتعهد بردها للبنك فور طلب البنك ذلك.
٣٧. يفوض العميل البنك فى تجديد البطاقة عند إنتهاء مدة صلاحيتها دون الحاجة لإستيفاء موافقة العميل مع إحتفاظ العميل بالحق فى إلغاء هذا التجديد من خلال إخطار البنك كتابياً قبل إنتهاء مدة صلاحية البطاقة بشهرين على الأقل.
٣٨. فى حالة التعامل على الشبكة الإلكترونية (الإنترنت) بإستخدام بطاقة البنك المصرى الخليجى فإن العميل يكون مسئولاً عن حماية بياناته وبيانات البطاقة وأن يقوم بالعمليات مع المتاجر المعروفة من خلال أجهزة إلكترونية آمنه وأن يقوم العميل بالتحقق من أن المواقع الإلكترونية التي يتم تنفيذ العمليات من خلالها آمنه، كما يجب على العميل الرجوع للموقع الإلكترونى للبنك لمراجعة إحتياطيات وقواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل إستخدام البطاقة، ويقر العميل أن البنك غير مسئول عن أى أضرار أو خسائر قد تلحق بالعميل فى حالة وجود تقصير من جانب العميل أو نتيجة تعطل الخدمة لظروف خارجة عن إرادة البنك.
٣٩. يحق للبنك فى أى وقت ودون أدنى مسئولية عليه إيقاف التعامل بالبطاقة مؤقتاً أو عدم تجديدها/ إعادة إصدارها إذا توافرت لديه أية شكوك بإستخدام البطاقة بشكل غير مشروع سواء بناء على تقارير قد يتلقاها البنك أو نتيجة عدم تمكنه من إثبات صحة المعاملات مع حاملها خاصة إذا وردت معاملات مشكوك بها من إحدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة أو لأى سبب آخر يراه البنك وفقاً لتقديره.
٤٠. يحظر إستخدام البطاقة فى العمليات المحظورة قانوناً بما فيها شراء بضائع أو الحصول على خدمات مجرمة بموجب القانون المصرى.
٤١. يقر العميل بإلتزامه بكافة أحكام وشروط البطاقات الصادرة لصالحه من البنك المصرى الخليجى كما يقر بالإلتزام بحدود السحب وفقًا للحدود المقررة من البنك والإلتزام بالإستخدام الشخصى للبطاقات سواء فى حالة السحب النقدى أو المشتريات، وعدم إستخدامها بغرض الإتجار النقدى أو فى البضائع أو إستخدامها فى تمويل عمليات تجارية، وعدم إستخدام البطاقة من جانب أى شخص آخر بإستثناء حاملها الأصلى فقط، ويقر العميل بحق البنك المصرى الخليجى فى وقف أو إلغاء البطاقات الصادرة له أو إتخاذ ما يراه من إجراءات فى حالة مخالفته لأى مما سبق، مع إعتبار ما سبق جزء لا يتجزأ من طلب إصدار البطاقة ومتمم له.
٤٢. يحافظ البنك على سرية كل ما يتعلق بالعميل ومعاملاته لدى البنك ويتبع سياسة الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعميل وبالحساب نفسه وفقاً لقانون البنك المركزي المصرى، ويصرح العميل للبنك بالكشف عن كل أو بعض بياناته أو البيانات الخاصة بمعاملاته طبقاً للقوانين السارية والمعمول بها فى حالة إتخاذ أية إجراءات قانونية لإستيفاء حقوق البنك قبله أو لإثبات حقه فى نزاع قضائى ينشأ بين البنك وبينه بشأن هذه المعاملات، كما يوافق العميل على أن يفصح البنك عن كافة المعلومات الخاصة به إذا تم إصدار أمر قضائى طبقاً للقانون المصرى أو لتمكين البنك من الإلتزام بأى من المتطلبات الرقابية التى يخضع لها أو لتقديم أى من الخدمات والمنتجات وفقاً للضوابط الخاصة بها.
٤٣. فى حالة ما إذا تبين للبنك أنه قد تم إصدار بطاقة ميزة للعميل مسبقاً، فإنه سيتم إعتبار هذا الطلب بمثابة طلب إعادة إصدار للبطاقة.
٤٤.يخضع هذا الطلب و الشروط الواردة به لقوانين جمهورية مصر العربية و اي نزاع ينشأ حول تفسيرها او تنفيذها يكون النظر فيه بمحكمة القاهرة الاقتصادية.
٤٥. تم تحرير هذه الشروط والأحكام باللغتين العربية والإنجليزية، وفى حال وجود أى تعارض بين النصين العربى والإنجليزى يعتمد النص العربى.

شروط خاصة بخدمة الإختيار الذاتى للرقم السرى

١. تقدم خدمة الإختيار الذاتى للرقم السرى لعملاء بطاقات ميزة.
٢. عند إستلام البطاقة وتفعيلها من خلال مركز الخدمة الهاتفية يقوم العميل بإنشاء الرقم السرى من خلال إحدى ماكينات الصراف التالى التابعة للبنك وذلك بإتباع الإجراءات التالية:
أ. فور قيام العميل بإدخال البطاقة فى ماكينة الصراف التالى سوف تظهر له شاشة تحتوى على عدة إختيارات فيقوم بالضغط على إختيار "تغيير رقم سرى" ثم يقوم العميل بإدخال رقم سرى مكون من أربعة أرقام من إختياره.
ب. يتم آلياً حفظ الرقم السرى فى النظام بحيث يمكن للعميل إستخدام البطاقة فور الإنتهاء من خطوات إنشائه.
٣. يمكن للعميل فى أى وقت تغيير الرقم السرى الخاص به من خلال ماكينات الصراف التالى التابعة للبنك أما فى حالة عدم تذكر العميل للرقم السرى يتعين تقديم طلب كتابى فى أحد فروع البنك وفى هذه الحالة يتم إصدار رقم سرى مطبوع ويخضع ذلك لمصاريف تحدد وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.